الصباح الاقتصادية
12
العدد 2688 - السنة التاسعة
الأربعاء 11 جمادى الأولى 1438 - الموافق 8 فبراير 2017
Wednesday 8 February 2017 - No.2688 - 9th Year

في ضوء التراجعات التي تسجلها تزامناً مع هيمنة عمليات جني الأرباح

توازنات «صناع السوق»... كلمة السر لضبط الأداء العام للبورصة

مؤشرات البورصة تتأثر بعمليات جني الأرباح

اكد اقتصاديان كويتيان ان تعاملات بورصة الكويت في حاجة إلي توازنات (صناع السوق) لضبط الأداء العام في ضوء التراجعات التي تسجلها تزامنا مع هيمنة عمليات جني الأرباح والضغوطات على مجريات الحركة.

وقال الاقتصاديان من تاثر السوق بتلك التراجعات التي شملت معظم أسهم القطاعات المدرجة التي شهدت المتاجرة ما فتح الباب امام تاسيس مستويات سعرية جديدة للشركات الصغيرة والتشغيلية.

وتوقعا استمرار المنهجية التي تتسم بها الحركة في الوقت الحالي علاوة على الدخول الانتقائي من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية على اسهم بعض المجموعات الكبيرة التي بلغت اسعارها مراحل متدنية عقب الارتفاعات لتواكب العديد من الفرص المواتية في السوق.

ودعا رئيس مجلس ادارة شركة (الأمان للصيرفة) نايف العنزي صناع السوق إلى الولوج في الأوامر لضبط الأداء العام سواء في حال التراجعات او الصعود موضحا ان التراجعات التي تسجلها الشركات الحالية «ليست صحية» وقد تؤثر على المتعاملين وبالتالي تأكل المكاسب التي حظيت بها طوال يناير الماضي.

واضاف العنزي ان صناع السوق الحقيقيين لم يعد لهم دورا حقيقيا في مثوال تعاملات بورصة الكويت بعد التداعيات التي افرزتها الازمة المالية العالمية عام 2008 ما يؤكد ان السوق مضاربي بالدرجة الأولى والارتفاعات السابقة كان مبالغا فيها حيث ارتفعت اسهم شركات 100 في المئة دون مساءلة من المعنيين.

من جهته قال رئيس جمعية (المتداولون) الاقتصادي محمد الطراح إن فعالية صناع السوق لم يعد لها وجود في ظل الانخفاضات والارتفاعات التي تشهدها البورصة موضحا ان صانع السوق بات يدخل على اسهم معينة دون اعتبار لأسهم أخرى تحتاج الدعم مما يتطلب إعادة النظر في المهام الوظيفية لهؤلاء الصناع لتحقيق مبدأ الشفافية.

واضاف الطراح ان تعاملات البورصة لم تستوعب بعد اهمية حافز افصاحات الشركات عن العام الماضي التي استهلتها البنوك لاقتا الى التوقعات بتفاعل حركة الأداء العام مع مثل هذا المتغير.

واوضح ان المضاربات التي تغذيها بعض الشائعات عن الشركات باتت تسيطر على الحركة وهو ما ترجمته ارقام المؤشرات التي هبطت بصورة «مقلقة» عما كانت عليه خلال يناير.

وفيما يتعلق بمجريات جلسة امس فقد تاثرت الوتيرة ببعض العوامل الفنية البحتة علاوة على بعض المستجدات المحلية مما ساهم في ارتفاع حدة التراجعات وتردي أوامر الشراء التي كانت اقل من أوامر البيع بنحو 25 في المئة من إجمالي الأسهم التي كانت في مجال المتاجرة.

وانشغل بعض المتعاملين باخبار بعض الشركات المدرجة لبناء قراراتهم الاستثمارية النتائج المالية كافصاح (كامكو) عن اداء بعض الصناديق الاستثمارية والعقارية عن الربع الأخير من العام الماضي علاوة على الاعلان عن اجتماعات مجالس إدارات شركات لمناقشة بيانات مالية. واستحوذت اسهم شركات (اولى تكافل) و(يوباك) و(و ط للمسالخ) و(تجاري) على قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا كما استحوذت اسهم (ابيار) و(المستثمرون) و(انمار) و(الامتياز) على قائمة الشركات الأكثر تداولا رغم الانخفاض الذي طاول العديد من الأسهم.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهم العديد من الشركات من ضمنها (السورية) و(السلام) و(البيت) و(م الأعمال) و(كويت ت) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 23 شركة وانخفاض اسهم 94 شركة من إجمالي 144 شركة تمت المتاجرة عليها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 6ر23 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 7ر10 مليون دينار كويتي تمت عبر 750 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 4ر976 نقطة.

واقفل المؤشر السعري منخفضا 6ر118 نقطة ليبلغ مستوى 05ر6583 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 14ر43 مليون دينار من خلال 5ر481 مليون سهم تمت عبر 9010 صفقة نقدية.

«بورصة الكويت» تحصل على عضوية مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة

بورصة الكويت

اعلنت بورصة الكويت إنضمامها رسميا لمبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة (SSE)، والتي هي عبارة عن منصة لتبادل الخبرات والمعلومات لاستكشاف آفاق التعاون بين البورصات من جانب والمستثمرين والمنظمين والشركات من جانب آخر، بما يؤدي إلى تعزيز شفافية الشركات وتحسين أدائها فيما يتعلق بالقضايا البيئية، والاجتماعية، والحوكمة، وتشجيع الاستثمارات المستدامة. وتمثل بورصة الكويت الشريك الثالث والستون في المبادرة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد عبدالرزاق الخالد: «نحن فخورون بأن نكون أحدث إضافة إلى هذه المبادرة، وسوف تؤكد عضوية SSE دورنا وطموحنا على الصعيد الدولي، فيما تضع سوق الأسهم في دولة الكويت في خانة الأسواق الواعدة والمستدامة». واضاف السيد خالد: «إن مهمة بورصة الكويت تكمن في تعزيز البنية التحتية للسوق المالي وبيئة العمل بحيث تتوافق والمعايير الدولية. وبهذا تطمح بورصة الكويت إلى إنشاء منصة سوق مال شفافة وفعالة وسهلة في التعامل، وتخدم كافة فئات الأوراق المالية من أسهم وسندات وصكوك وغيرها، أخذاً في الاعتبار مصالح الشركاء والمتعاملين في السوق».

وقال موخيسا كيتوبي، أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : «نحن سعداء أن تكون بورصة الكويت جزء من برنامجنا وإسهامها في «الأثر الإيجابي» للتمويل وتوجيه أسواق المال نحو الحلول، والبنية التحتية الحيوية، والمنتجات المالية المبتكرة التي تغذي التنمية المستدامة. إن عضوية بورصة الكويت والتي تمثل الشراكة المتبادلة الثانية والستون، تعتبر لحظة مهمة لكل من المبادرة وبما يعكس الحركة المتزايدة للبورصات المساهمة في جدول أهداف عام 2030.»

وتعتبر بورصة الكويت بعد أن تم ترخيصها رسمياً في أكتوبر عام 2016، من أسواق المال التي تأخذ طريقها نحو الخصخصة للإستفادة من آليات وطرق إدارة القطاع الخاص، وتبذل مجهودات متواصلة من أجل التطوير الشامل لعمليات سوق المال الكويتي وعلى الأخص في مجال تعزيز الشفافية والكفاءة وتحسين بيئة التعامل. وكجزء من استراتيجيتها ستعمل البورصة على تطوير وضع السوق بشكل عام، وتلبية الاحتياجات من خلال توفيرأدوات الاستثمار، وإعادة هيكلته لزيادة القدرة التنافسية والسيولة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات وذلك تمهيدا لطرح الشركة للاكتتاب العام للمواطنين.

وتعتبر شركة بورصة الكويت الأحدث في قائمة متزايدة من تبادل الشركاء في SSE في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

«الغرفة» تطلق مشروع «تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»

اعلن مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بغرفة تجارة وصناعة الكويت عن إطلاق مشروع « تاهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – الدفعة الثانية » وذلك بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذي يهدف إلى المساهمة في بناء قاعدة صلبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت من خلال تدريب وتاهيل المبادرين واصحاب الأعمال وبناء مهاراتهم وقدراتهم المعرفية وإعدادهم كارباب اعمال . ويعتبر هذا المشروع من المشروعات الطموحة ذات البعد الوطني التي تساهم في بناء قدرات وتعزيز مهارات المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . وقد تم تصميم البرنامج على النحو الذي يتمكن المشاركون فيه من الحصول على جرعات من المهارات الأساسية والمتقدمة اللازمة لانشاء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة . حيث يحتوي البرنامج على خمس مراحل لمدة خمسة أسابيع خلال شهري فبراير ومارس لعام 2017 . يحصل المشارك بعدها على « دبلوم ريادة الأعمال » .

ومن الجدير بالذكر أن محاضرين من البنك الدوليسيشاركون في تقديم المرحلة الأولى من هذا البرنامج . حيث يعد البنك الدولي من الجهات العالمية المرموقة والنشطة في مجال تاهيل المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . كما يشارك ايضا عدد من الخبرات المحلية والعربية .ويتناول البرنامج عددا من المهارات الاساسية للمبادرين لتدريبهم على كيفية الاستفادة من الفرص التجارية المناسبة وكيفية تحقيق الربح في مؤسساتهم وأساسيات إعداد خطط العمل وخطط تنمية اعمال مشاريع المبادرين بنجاح .

كما سيتم عرض القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتبارات القانونية الرئيسية عند إنشاء الشركات وكيفية حفظ حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المتعلقة بمشاريع المبادرين . وسيتم كذلك تدريب المبادرين على إعداد خطة عمل وإدارة المشروع و مهارات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وأساليب التسويق بما في ذلك التسويق الالكتروني .

وسوف يتم في آخر مراحل المشروع التعرف على تجارب ناجحة لمشاريع صغيرة ومتوسطة قائمة ، وكذلك الاطلاع على سياسات وأساليب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعمول بها في بعض مؤسسات الدولة الرئيسية . ونظم إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة الأعمال وإنشاء شركات خاصة بالمبادرين . وفي نهاية المشروع سيقوم المشاركون بعرض دراسات الجدوى لمشاريعهم تمهيدا لتخرجهم حيث سيمنحون على اثرها «دبلوم ريادة الأعمال » .

ويعد هذا المشروع ضمن البرامج التي تقدمها « اكاديمية المبادرين » التي أسسها مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بغرفة تجارة وصناعة الكويت . كما انه يمثل ثمرة تعاون بين الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغرفة تجارة وصناعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بهدف تمكين المبادرين وبناء قدراتهم .

ويبلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج 65 مشارك من المبادرين ذوي المشاريع الصغيرة القائمة أو الذين يسعون إلى بدء مشاريعهم.

ومن الجدير بالذكر انه سبق ان تخريج عدد 61 مشارك من الدفعة الأولى لبرنامج دبلوم ريادة الأعمال الذي عقد في شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين لعام 2016 .

العدواني: اعتماد لائحة «المناقصات العامة» يسهم بسرعة البت في المشاريع

اكد مسؤول في الجهاز المركزي للمناقصات العامة الكويتي ان اعتماد وصدور اللائحة التنفيذية للقانون المناقصات العامة الجديد من شانه الاسهام في سرعة البت في قرارات ترسية المشروعات وتنفيذها في المواعيد المحددة من دون تاخير.

وقال مدير ادارة الشؤون القانونية في (الجهاز المركزي) الدكتور فواز العدواني انه بعد اعتماد وصدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (49) لسنة 2016 بشان المناقصات العامة اصبح القانون نافذا وواجب التطبيق.

واضاف ان الجهات العامة الخاضعة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب المرسوم رقم 30 لسنة 2017 في 31 يناير الماضي ملزمة بالعمل بما جاء فيه من لحكام واجراءات واجبة بشان صور التعاقدات المحددة به ووفقا لما تضمنه من متطلبات ومواعيد.

واوضح ان احكام هذا القانون من شانها ان تسهم في تعزيز الشفافية والمساواة بين كل المناقصين وصرف الاموال العامة في اوجهها الصحيحة فضلا عن دفع عجلة التنمية.

ودعا العدواني كل الجهات العامة التعاون مع الجهاز المركزي للمناقصات العامة لتسهيل تطبيق هذا القانون وما تضمنه من اجراءات من شانها المساهمة في سرعة البت في قرارات الترسية وتنفيذ المشاريع في المواعيد المحددة دون تاخير.

وافاد ان القانون الجديد حرص على تحديد مواعيد واضحة لطرح المناقصات العامة والبت فيها وكذلك في حكمها خلال فترات زمنية محددة بقصد طول الدورة المستندية "تحقيقا للمصلحة العامة".

يذكر ان مجلس الامة الكويتي اقر في يونيو الماضي تعديل القانون رقم (5) لسنة 1961 بشان المناقصات العامة ليتلاءم مع التشريعات التي صدرت لاحقا لتنظيم هذا القطاع ولتلافي سلبيات القانون القديم. ويلغي القانون الجديد الوكيل المحلي بهدف جذب المستثمر الأجنبي وحرمان الشركات المتعثرة التنفيذ من المناقصات.

ويهدف القانون الجديد ايضا الى تسريع عجلة التنمية وخلق بنى تشريعية حاضنة للانجاز وخلق حالة من التوازن بين فتح السوق امام المستثمر الأجنبي من جهة وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المنتج الوطني من جهة اخرى.

«بيتك» يدعم 35 مشروع تخرج لطلبة «الهندسة والبترول»

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في دعم ورعاية 35 مشروع تخرج لطلبة كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت في مختلف اقسامها العلمية، في تاكيد جديد على تميزه في تحقيق المسؤولية الاجتماعية واهتمامه بشريحة الشباب والطلبة والدارسين وحرصه على تشجيع كافة المبادرات والإبداعات العلمية للشباب الكويتي عموما وطلبة الهندسة والبترول على وجه الخصوص.

وتنوعت مشاريع الطلبة التي تمحورت بمعظمها في ايجاد حلول وافكار مبتكرة تواجه المشكلات والتحديات التي تعترض بيئة العمل في المجال الصناعي والنفطي والمجالات الاخرى المتعلقة بهما.

كما شارك «بيتك» في معرض التصميم الهندسي لمشاريع التخرج الذي اقيم بفندق كراون بلازا بمشاركة 75 مشروع تخرج، حيث لاقى المعرض حضورا لافتا من الطلبة والكادر التدريسي والمهتمين، فيما شهدت المشاريع المعروضة اعجاب واستحسان الحضور. ويؤكد دعم «بيتك» لطلبة كلية الهندسة والبترول ادراكه بانها من اهم الكليات التي تخرج طلبة مؤهلين للعمل في اهم قطاعات الاقتصاد في البلاد، حيث ان علوم الهندسة بمختلف اختصاصاتها تساهم بخلق افكار يمكنها ان تثري الواقع الاقتصادي، اذ ان تحقيق التنمية والازدهار والتكامل الاقتصادي لايمكن ان يتم الا من خلال بيئة اجتماعية خصبة يساهم «بيتك» بتوفيرها من خلال تقديم الدعم اللازم المادي والمعنوي لتنمية الطاقات العلمية وايجاد سبل ممهدة تفتح الافق واسعة للمضي قدما في التطوير والتنمية بما ينسجم مع إستراتيجية «بيتك» الذي يضع التنمية ركيزة أساسية في اولوياته.

واعرب طلبة الكلية عن تقديرهم لـ «بيتك» ملمحين جهوده ودعمه المتواصل للطلبة والمبادرات العلمية والانشطة المختلفة التي من شانها ان تساهم في البناء والتطوير والتنمية بمفهومها الشامل.

"التجارة" تضبط الآلاف من العطور المقلدة عالمياً

اعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية ضبطها "كمية كبيرة" من العطورات المقلدة عالميا يقدر عددها بالالاف مبينة ان الكميات المضبوطة تم تعبئتها في مصنع بمنطقة الفروانية.

وقال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك عبد الرشيدي ان مفتشي الوزارة قاموا بضبط الأدوات التي كان يستخدمها عمال المحل للقيام بعملية الغش وتم التحفظ على كميات العطور المقلدة فضلا عن إعداد محضر ضبطيات تمهيدا لاحالتهم الى النيابة التجارية.

وبين انه عبر عمليات الرصد والمراقبة من قبل المفتشين تبين ان المحل يعمل بعد الساعة 12 صباحا علاوة على امتلاكه العديد من المخازن التي يتم وضع العطورات فيها تمهيدا لبيعها في الأسواق بهدف تحقيق مكاسب عاليه بشكل غير مشروع.

وذكر الرشيدي ان طريقة غش او تقليد العطورات كانت تتم باحترافية عالية بدرجة يصعب على كثير من الزبائن كشفها مؤكدا ان جهاز الرقابة التجارية كان لهم بالمرصاد عبر "خبراتهم التي اكتسبوها من خلال الدورات التدريبية وسنوات العمل الطويلة".

وشدد على ضرورة تأكد المستهلكين من السلع ومطابقتها للمحتوى الداخلي قبل مغادرة المحلات والأسواق المركزية علاوة على الحرص على طلب فاتورة الشراء والكفالة ان وجدت حتى تضمن حقهم.

ودعت الوزارة المستهلكين الى الاتصال بالخط الساخن رقم 135 في حال وجود اي مخالفة مؤكدة ان هناك تعليمات للقائمين على البدالة بالتعاون المستمر مع المستهلكين واستقبال الشكاوي واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.

وتتولى وزارة التجارة والصناعة دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات النوعية علاوة على الإشراف على حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري.

«البنك الإسلامي للتنمية» يصادق على اتفاقية تمويل إندونيسا بقيمة 488 مليون دولار

اعلن (البنك الاسلامي للتنمية) المصادقة على اتفاقية تمويل بعض المشاريع في اندونيسيا بقيمة 488 مليون دولار امريكي.

وقال ممثل البنك الذي يتخذ من مدينة جدة مقرا له والمقيم في اندونيسيا ابراهيم شكري في بيان ان المصادقة التي تمت نهاية الاسبوع الماضي تهدف الى دعم تطوير البنية التحتية والتعليم في اندونيسيا.

واوضح البيان انه سيتم صرف 250 مليون دولار لتطوير مشروع الطريق الساحلي لمنطقة (جاوة) الجنوبية على ان يشمل المشروع ايضا بناء طرق جديدة وجسور في مدينة (جوقجاكرتا) ومنطقتي (جاوة) الوسطى والشرقية.

واشار الى ان الهدف من هذا المشروع تطوير المنطقة ورفع مستوى الازدهار والتقدم في اقليم (جاوة) من خلال تحسين فرص الوصول الى الاسواق والقدرة التنافسية على الاستثمار.

وذكر البيان انه سيتم تخصيص 238 مليون دولار لتطوير ست مؤسسات إسلامية للتعليم العالي وهي (الجامعة الوطنية الإسلامية) والمعاهد الوطنية الإسلامية في خمس مناطق بمختلف انحاء اندونيسيا.

واوضح ان تطوير تلك المؤسسات التعليمية يشمل بناء مرافق جديدة وتجديد وشراء معدات جديدة لها اضافة الى عقد العديد من الدورات التدريبية وصرف منح بحثية ودراسية وذلك تماشيا مع هدف الحكومة الاندونيسية تعزيز نوعية القوة العاملة في البلاد.